

لتحسين ظروف عملهم كشريك أساسي في العمل البرلماني، وبالتالي تحسين إنتاجية المجلس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

قبل استعراض مجمل عناصر الدينامية التي ميزت عمل مجلسنا خلال هذه الدورة، نرى من الضروري الوقوف عند بعض القضايا البارزة التي شددت إليها الرأي العام الوطني خلال هذه الفترة.

لقد عرفت قضية وحدتنا الترابية استمرار خصوم بلادنا في حشد كل الوسائل غير المشروعة لمعاكسة بلادنا في جهودها الرامية إلى تثبيت وحدة تراب بلادنا، وجمع شمل عائلاتنا بتبهيء ظروف مشرفة لعودة أفرادها المحتجزين في مخيمات تندوف إلى أرض الوطن.

ولقد تم توظيف إمكانيات هائلة وضخمة وتجييش قوى عدوانية داخل بعض المؤسسات الدولية ضد بلادنا، ومع ذلك وبفضل التوجيهات المولوية السامية والدور الدبلوماسي الرائد الذي ما فتئ يبسطه به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل التنسيق مع مختلف ممثليات بلادنا في الخارج، استطاعت وفود البرلمان المغربي، وبالأخص المجلس، في جميع المحافل الدولية أن تتصدى لمناورات خصوم بلادنا، وتفرض اعتماد قرارات وتوصيات تخدم المصالح العليا والقضايا المصيرية لبلادنا.

ولعل الخطوات الإصلاحية العميقة التي أنجزها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان على المستوى الدستوري والقانوني والعملية والاستقرار الذي تتعم به بلادنا، قد عبدت الطريق كي يسمع صوتنا وتتقوى مصداقية أطروحتنا، هو طبعاً ما يزعج الخصم.

حضرات السادة والسيدات،

إن ما تشهده الأراضي الفلسطينية، هذه الأيام، من هجمات هجوية عمياء على يد الآلة الحربية الإسرائيلية، وما خلفته من خسائر بشرية ودمار في البنى السكنية والخدمات الأساسية، يدعوننا اليوم للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني، كما عبرنا عنه بالأمس في جلسة مشتركة، في محنته والتنديد بالصمت المرعب والخيف للقوى العالمية التي تتفرج على ضرب القيم الإنسانية وانتهاك القانون الدولي والإنساني، معبرين عن تميمنا وتقديرنا للمبادرة السريعة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، المتمثلة في رصد مساعدة مالية عاجلة لسكان قطاع غزة، ومنح الجرحى من ضحايا الهجوم الإسرائيلي الفاشم إمكانية الاستشفاء وتلقي الرعاية الطبية والعلاج في بلادنا.

لقد أكد البرلمان المغربي في جلسته المشتركة، يوم الثلاثاء الماضي، بالأمس، تضامنه اللا مشروط مع الشعب الفلسطيني الصامد، وعبر عن إدائته المطلقة وشجبه الشديد للعدوان البربري الإسرائيلي المتواصل على

محضر الجلسة رقم 970

التاريخ: الأربعاء 25 رمضان 1435 هـ (23 يوليوز 2014 م)

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: واحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2013-2014.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة السادسة من النظام الداخلي، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2013-2014 بحصيلة متميزة وغنية، وهي حصيلة ترجمها انحراط مجلسنا الموقر بفعالية واستمرارية في الإصلاح وإرساء دولة المؤسسات التي شيدها ويقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك من خلال:

- الدعم الدائم للأوراش التنموية الهيكلية التي تهدف إلى التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وتحقيق النموذج الديمقراطي المغربي المتفرد وتحسينه وإرساء دولة المؤسسات؛

- المساهمة الوازنة في أجرأة مقتضيات دستور 2011 وتسريع وتيرة التشريع؛

- تفعيل دور مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكومة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية حرصاً على جودة التشريع؛

- التنغم والتنسيق مع مجلس النواب كما نص على ذلك الدستور والخطب المولوية السامية؛

- استمرار العمل الدبلوماسي المبادر دفاعاً عن المصالح الحيوية لبلادنا، وفي طليعتها قضية الوحدة الترابية للمملكة؛

- الرقي بالأداء البرلماني إلى مستوى متقدم، يتماشى مع المكانة الدستورية الجديدة للبرلمان؛

- هيكلة شؤون الإدارة وتوضيح مسار موظفات وموظفي هذا المجلس

على اعتبار مجلسيه برلمانا واحدا بغرفتين، وليس برلمانيين منفصلين" انتهى كلام صاحب الجلالة.

على مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاحه على دورته هذه على 58 نفا قانونيا، من بينها ثلاثة قوانين تنظيمية وازنة، فضلا عن النظام الداخلي لمجلسنا. وقد جاء في مقدمة النصوص القانونية الوازنة:

- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالمحكمة الدستورية؛

- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقضي الحقائق؛

- قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضوء قرار المجلس الدستوري رقم 14/932 الصادر بتاريخ 30 يناير 2014؛

- مشروع قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛

- مشروع قانون يتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء، ومشروع قانون يتعلق بمجلس المنافسة، ومشروع قانون يتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

وحرصا على اجراء مقتضيات الدستور الجديد، وعلى تنوير رأي السيدات والسادة المستشارين وتجويد واغناء مشاريع القوانين، بادر المجلس، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا، إلى طلب ابداء الرأي بخصوص خمسة مشاريع قوانين اعتبارا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبغية تدعيم قدرات السادة والسيدات المستشارين في مناقشتها:

- أولا، مدونة التعاضد؛

- ثانيا، شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين؛

- القانون المتمم للالتزامات والعقود الرامي إلى تنظيم بيع العقار في طور الإنجاز؛

- عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- ثم مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

وقد توصل المجلس برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مشاريع قوانين ثلاثة، وينتظر رأيه في الأيام القادمة حول عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والتي بدأت دراسته داخل اللجنة المختصة.

كما أن المجلس توصل برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع قانون يتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين،

قطاع غزة، ودعى المنتظم الدولي إلى التحرك العاجل لوقف هذا العدوان فورا، كما حيى المبادرات التي تقوم بها القوى السياسية والمدنية ببلادنا من أجل فضح مؤامرة الصمت الدولية تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة والمشروعة.

وبهذه المناسبة، جدد البرلمان المغربي نداءه إلى المنتظم الدولي من أجل إطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين بظلم بسجون الاحتلال الإسرائيلي.

حضرات السادة والسيدات،

لقد استأثر إعلان الحكومة عن أجندة الانتخابات الجماعية والمهنية المقبلة وانتخابات مجلس المستشارين باهتمام الرأي العام الوطني، وفتح نقاشا وطنيا واسعا هم منهجية الإعداد لهذه الاستحقاقات، وترسانة القوانين ومشاريع القوانين المؤطرة لها، ومكانة الجهة ضمن هذه الاستحقاقات، وتبقى أهم سمة لهذه الاستحقاقات المنتظرة هي كونها أول انتخابات محلية تنظم في ظل دستور جديد ستفضي إلى تجديد مجلسنا الموقر، وهو ما يلقي على عاتق هذا المجلس مسؤولية مزدوجة: جودة النصوص التشريعية من جهة، واغناء النقاش العمومي المعنى والمحفز على المشاركة السياسية من جهة أخرى.

كما أن مسؤولية إدخال بلادنا عهدا جديدا في نظامه اللامركزي بعد أن تم إخراج مسودة حول مشروع القانون التنظيمي للجهة إلى حيز الوجود، تفرض على هذا المجلس خصوصا أن تكون مساهمته في اجراء هذا الورش الاستراتيجي المهيكل ناضجة، مسؤولية واستشرافية لآفاق المستقبل. وقد شكل تقديم السيد رئيس الحكومة لعرض حصيلة نصف ولاية حكومته مناقشة مسؤولية عميقة شددت إليها الرأي العام الوطني في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان في أول تجربة من نوعها، أهميتها تنطلق من كونها طبعا أول جلسة من نوعها في ظل الدستور الجديد، وساهمت في اغناء النقاش السياسي بين مختلف الفرقاء الممثلين داخل البرلمان في لحظة مفصلية من تاريخ بلادنا.

حضرات السادة والسيدات،

قبل استعراض حصيلة هذه الدورة على المستوى التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العامة والدبلوماسية البرلمانية واجراء الدستور، أود التنويه بالنفس الجديد الذي صار يطبع العمل البرلماني المشترك، والذي ترجم بإحداث لجنة مشتركة للتنسيق بين مجلسي البرلمان، وتوالي اللقاءات بين رئيسي ومكتبي المجلسين ورؤساء الفرق البرلمانية المحترمين، ورؤساء اللجان الدائمة في المجلسين، وهو ما ينم عن رغبة واعية لتكريس صورة برلمان واحد، قائم على التنسيق والتناغم والتكامل بين المجلسين، عملا بالتوجيهات المولوية السديدة في هذا الباب، وأخص فقرة وحيدة من خطاب جلالة الملك سنة 2010: "تحسين أداء البرلمان يقوم

حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية 57، أجابت الحكومة عن 10 منها. وفي مجال نشاط اللجان الدائمة، وبخصوص مستجدات قضية وحدتنا الترابية، تم عقد اجتماع مشترك، ولأول مرة، للجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والأوقاف والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب، ولجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلسنا، خصص لعض السد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول آخر مستجدات قضية الصحراء المغربية تحت رئاسة رئيسي المجلسين، وقد عرف هذا اللقاء نقاشا هاما مستفيضا اعتبارا لمركزية قضية الصحراء المغربية ضمن الأولويات الوطنية، وحضره مجموع كبير من البرلمانيين ومن الصحافة الوطنية والدولية.

كما تم عقد لقاء مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسنا وذلك برئاسة رئيسي المجلسين، خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا مفصلا حول تنفيذ قانون المالية خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة، وهي أول جلسة مشتركة كذلك في هذا الموضوع.

وشهدت هذه الدورة أيضا تنظيم الفرق البرلمانية مشكورة بمجلسنا مجموعة من الأنشطة واللقاءات حول قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية، عرفت مشاركة مكثفة لخبراء وفعاليات مدنية وسياسية من خارج المجلس وداخله، وهمت مواضيع:

- منظومة الحماية الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد؛

- النموذج الاقتصادي والتنموي؛

- الصحة الجنسية؛

- المناصفة بين الرجل والمرأة الذي سيتم بعد هنيئة.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فقد استمر مجلسنا في نهج دبلوماسية إرادية، تتوخى تثمين القائم من العلاقات، ونسج علاقات جديدة مع برلمانات وشخصيات ومنتديات لتوسيع شبكة علاقاتنا عبر العالم، وذلك طبعاً للدفاع عن مصالح بلادنا الحيوية، وتوطيد علاقات الأخوة والصداقة مع برلمانات الدول الصديقة والشقيقة، وتقوية تواجدها في الاتحادات البرلمانية القارية والدولية، وهو ما يعتبر أهم رافد للدبلوماسية الرسمية ومعين جيد لفتح آفاق جيدة أمام الدبلوماسية البرلمانية.

وفي إطار هذه الدينامية، بادرنا بتعاون مع "المؤسسة الدبلوماسية" في سابقة هي الأولى من نوعها، إلى تنظيم لقاء تواصل مع 45 ممثل دبلوماسي معتمدين في بلادنا، تمت خلاله مناقشة عدة مواضيع من قبيل: الثنائية البرلمانية وكيف تشتغل؟ وكيف تنسق؟ ودور البرلمان في ترسيخ الديمقراطية، وكيفية اشتغال مجلس المستشارين، والجهوية الموسعة وآفاق المستقبل مع محيطنا الأورو متوسطي.

وفي نفس الإطار، استقبل المجلس 43 وفدا برلمانيا ودبلوماسية، كما

وقد أدرك هذا الرأي أعمال اللجنة خلال مناقشتها، وغذاها كذلك.

وأغنم هذه المناسبة لأنوّه بالمجلسين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرئيسيهما على التعاون المثمر والسرعة في إبداء الرأي حول مشاريع قوانين بما يؤثر إيجابا على سير أعمال مجلسنا الموقر، ويقوي قدرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين على إنتاج تشريعي متقدم ومنسجم.

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، تميزت هذه الدورة بتفعيل بعد مقتضيات الدستور لأول مرة، وفي هذا الإطار قدم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن أعمال المجلس لسنة 2012 أمام البرلمان بمجلسيه بتاريخ 21 ماي 2014، كما قدم السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان كذلك تقريرا عن أعمال المجلس بتاريخ 16 يونيو 2014.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة المجلس عمله الرقابي من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل ظاهرة العنف بالجامعة، تعاطي المخدرات، التشغيل، نتائج الموسم الفلاحي، البكالوريا الدولية، استقبال المغاربة المقيمين بالخارج، فيروس كورونا، وضعية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال هذه الدورة عقد ما مجموعه 38 اجتماعا بما مجموعه 85 ساعة عمل.

كما عرفت الدورة قيام اللجان الدائمة ببعض الأنشطة المرتبطة بمجال الرقابة على العمل الحكومي، منها دراسة ومناقشة 7 مواضيع تهم مختلف السياسات العمومية، وتنظيم أيام دراسية حول مشاريع قوانين محالة عليها، بالإضافة إلى القيام بزيارتين ميدانيتين للقطب المالي للدار البيضاء ولمنشآت المكتب الشريف للفوسفات بإقليم خريبكة.

حضرات السادة والسيدات،

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة 36 جلسة عامة، منها 15 خاصة بالأسئلة الشفهية، 9 جلسات خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، و4 جلسات مخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرورية لعمل الحكومة، فضلا عن جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، والتي همت الموضوعين التاليين:

- الهجرة والتنقل؛

- قضايا وانتظارات المرأة المغربية في برامج الحكومة؛ وتدابير الحكومة لمجال الماء والطاقة.

في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 413 سؤالا، أجابت الحكومة عن 103 سؤالا منها آتيا و164 سؤالا عاديا، في

1500 زائر من مختلف الأوساط من شعبنا.

وحرصا من مكتب المجلس على تحسين ظروف عمل الموظفين وتوضيح مساهمهم المهني، وكنتيجة للحوار المستمر والتشاور بين أعضاء المجلس من جهة ورؤساء الفرق البرلمانية من جهة أخرى، وبين ممثلي الموظفين من جهة ثالثة، تمت لأول مرة في تاريخ هذه المؤسسة إجراء منظم المجلس من خلال تنصيب مدراء ومستشارين عامين، بعد إجراء مباراة داخلية أشرف عليها مكتب المجلس، وشارك فيها 25 إطارا عاليا ينتسبون كلهم إلى أسلاك موظفي المجلس، مما سيعطي للموارد البشرية دورا متمائيا كشريك للمشرعين، وسينعكس كذلك لا محالة على تلميع صورة المجلس وتحسين جودة منتوجه التشريعي، واحترام مقتضيات الدستور وتسريع وتيرة التشريع. وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وباقي أعضاء الحكومة المحترمين على تعاونهم الدائم مع مجلسنا الموقر.

والشكر موصول كذلك إلى السادة أعضاء الفرق البرلمانية المحترمين بتواجههم المستمر لتحريك دواليب المجلس، وللسادة أعضاء المكتب، وللسادة رؤساء اللجان الدائمة على ديمومتهم في العمل لتحريك المجلس وإعطائه المنتوج لكي يتمكن من العمل في ظروف متميزة.

وأخيرا أشكركم جميعا على حضور هذه الجلسة، وأعطي الكلمة للسيد الأمين لقراءة البرقية الموجهة إلى صاحب الجلالة.
شكرا لكم.

المستشار السيد محمد عداد، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

نعم سيدي أعزك الله؛

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2013-2014، والتي تصادف الذكرى الخامسة عشر لترجع جلالتم على عرش أسلافكم الميامين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أسمي آيات التقدير مشفوعة بعبارات الإكبار والتبجيل والتشبت بأهداب العرش العلوي المجيد.

لقد تكملت أشغال مجلس المستشارين، يا مولاي، خلال دورة أبريل للسنة التشريعية 2013-2014 بحصيلة متميزة وغنية على المستوى التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العامة، والدبلوماسية البرلمانية، وأجراء مقتضيات الدستور، والتنسيق والتناغم مع مجلس النواب.

شارك في 16 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية. وعرفت هذه الدورة زيارة رسمية لرئيس هذا المجلس مع وفد من هذا المجلس لجمهورية كزخستان تلبية لدعوة كريمة لمعالى رئيس مجلس الشيوخ في كازاخستان ليومين، وشكلت هذه الزيادة مناسبة لتعميق التعاون والتشاور والتنسيق بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الكازاخستاني بما يخدم ويقوي العلاقات الثنائية بين بلدينا.

وتميز عمل وفود المجلس بالدفاع المستميت عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية في عملنا، وكذلك التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي، وبالاستقرار الذي تعرفه بلادنا والمكثبات الكبيرة التي عرفها مجال احترام حقوق الإنسان ببلادنا، وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تمه العالم العربي والإسلامي وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس فعاليات:

- اجتماع "اللجنة الفرعية حول الحكامة الديمقراطية" و"اللجنة الفرعية حول الانتقال والتنمية" التابعتين للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 14 و17 أبريل الماضي؛

- الدورة 32 للجمعية التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماع الرابع للجنة الدائمة لشؤون فلسطين في الرباط ما بين 10 و11 يونيو؛

- ندوة حول موضوع: "النظام البرلماني: دور المعارضة والأغلبية" بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك يوم 19 من يونيو الماضي. وعلى مستوى برامج الشراكة، وقع مجلسنا اتفاقية مع معهد جنيف لحقوق الإنسان في 12 ماي 2014، وقد أشرف المعهد على تنظيم دورتين تكوينيتين حول الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان لفائدة أعضاء المجلس، وذلك يوم 16 و18 يونيو الماضي، ولصالح موظفي المجلس كذلك في 17 و20 يونيو الماضي لتقوية قدراتهم جميعا في هذا الميدان.

كما استفاد بعض أعضاء مجلس المستشارين من دورة تكوينية ماثلة نظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومعهد جنيف لحقوق الإنسان بين 7 و9 ماي 2014 حول نظام الآليات الأمية لحقوق الإنسان، والتي تزورنا مرة في كل 6 أشهر.

وفي إطار برنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي، زار مجلسنا خبير دولي عن هذا البرنامج بغية الوقوف على كيفية تنفيذ المخطط الاستراتيجي لنظم المعلومات بالمجلس، واستشراف آفاق الشراكة معنا في هذا الميدان سعيا إلى استعمال 0 ورق مستقبلا.

ومن جهة أخرى، حظي مجلسنا باستقبال عدد من الزائرين تجاوز

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.
وحرر بالرباط في الأربعاء 25 رمضان 1435 الموافق 23 يوليو
2014.

خديم الأعتاب الشريفة الدكتور محمد الشيخ بيد الله
رئيس مجلس المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:
شكرا.

رفعت الجلسة، وعيد سعيد.

وان مجلس المستشارين سيظل، يا مولاي، منخرطا في مسلسل بناء
دولة المؤسسات، ومستحضرا توجهات جلالتم السامية لتحسين مقومات
النموذج المجتمعي التتموي الديمقراطي الذي وضعت، يا مولاي، أسسه، ومجندا
باستمرار من أجل الدفاع عن القضايا الوطنية المصيرية، وعلى رأسها قضية
وحدتنا الترابية.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم
نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة
وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب
الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقته الأميرة الجليلة للا خديجة، وصنوكم
الأمير الجليل مولاي رشيد، وبباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع
مجيب.